بحث بعنوان

الأوضاع المالية للدولة العثمانية.

(١٨٧٦-١٩٢٣م)

مقدم من

إيمان مسعود عبد التواب مفتاح

المدرس المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب- جامعة الفيوم

٢٠١٩م/١٤٤٠هـ

مقدمة:

عانت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي من العجز المستمر في الميزانية؛ مما اضطر الباب العالي إلى التوجه نحو الاقتراض الخارجي لتغطية ذلك العجز، وبسبب سوء إدارة رجال الدولة العثمانية، وعدم درايتهم بالنظم المالية الغربية، بالإضافة لإسراف السلاطين العثمانيين، والحروب التي تميز بها القرن التاسع عشر، تفاقم العجز في الميزانية العثمانية، حتى عجزت الدولة عن الوفاء بالتزاماتها السنوية، وعانت المالية العثمانية من أزمة حادة استمرت حتى سقوط الدولة العثمانية. تتناول هذه الدراسة انهيار الوضع االمالي للدولة العثمانية ورفض الدوائر الأوروبية منح الحكومة العثمانية المزيد من القروض، وهو ما أدى إلى؛ إعلان الحكومة العثمانية الإفلاس سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، وموقف الدائنين، والرأي العام العثماني من إعلان الإفلاس، ثم تتعرض الدراسة لمرحلة جديدة من الديون العثمانية خلال الفترة (١٨٧٨-١٩٠٩م)، وتأثيرها على المالية العثمانية، كما تتناول القروض العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وأثر احتلال الحلفاء للدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى على المالية العثمانية، وتُختتم الدراسة باالتعرض لمصير الدين العثماني عقب سقوط الدولة العثمانية.

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي، الذي يتشكل به تاريخ الدول السياسي، وتسهم الدراسة في تحديد معالم الوضع المالي للدولة العثماية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى سقوط الدولة.

تمهيد:

أصبحت الديون المُرَكَّبة تُكَبِّل الدولة العثمانية، بحلول سنة ١٨٧٤م، وبدا واضحًا أن الدولة على حافة الإفلاس، خاصة مع عدم وجود خيارات أمام الحكومة العثمانية لتوفير المبالغ المطلوبة لدفع أقساط الديون، والفوائد عليها بسبب رفض مصرفيي غلطه إقراض الدولة رغم موافقة الحكومة على رفع الفائدة لأكثر من خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%)[1]، فما كان من السلطان عبد العزيز

[1] Birdal, M., *The Political Economy of Ottoman Public Debt; Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*, (London. New York, Taurs Academic Studies, 2010), p. 35.

إلَّا أن أمر بتشكيل لجنة لدراسة الأحوال المالية للدولة العثمانية، وفحص ميزانية عام ١٨٧٤-١٨٧٥م، ووضع توصيات للخروج من الأزمة [١].

وضعت اللجنة تقريرًا مفصلًا عن الوضع المالي للدولة، قدَّرت فيه إيرادات الخزينة في ميزانية عام ١٨٧٤-١٨٧٥م بأربعة وعشرين مليونًا وثمانمائة ألف (٢٤,٨٠٠,٠٠٠) ليرة، في حين قُدِّرت النفقات بخمسة وعشرين مليونًا وستمائة ألف (٢٥,٦٠٠,٠٠٠) ليرة، أي أنه كان هناك عجز قُدَّر بثمانمائة ألف (٨٠٠,٠٠٠) ليرة، ولأنه من الضروري تحقيق فائض لائتمان الدولة أوصت اللجنة بتخفيض النفقات مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) ليرة على الأقل، كما أوصت بعدم فرض ضرائب إضافية على العثمانيين بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم، والاتجاه إلى إلغاء معاهدات الامتيازات الأجنبية، وفرض رسوم إضافية على بعض السلع مثل الخمور، والتبغ المُصَدَّر لتوفير عائدات إضافية للخزينة[٢].

---

[١] تشكَّلت اللجنة من كل من يوسف بك ، مدير عام إدارة الغابات والمناجم ، (ناظر المالية آنذاك)، وأديب أفندي Edib Effendi رئيس المحاسبين أو المحاسب العام، وأوهانس افنديOhannes Tchamitch Effendi محافظ الدين العام، وبيدروس افندي Bedros Couyoumdjian Effendi المدير العام السابق لإدارة الغابات، و إدوارد أفندي Edwards Effendi نائب رئيس مجلس الضرائب غير المباشرة، والمحاسبين جورج ظريف Mr. George Zarifi، وآجوب أفندي ،Agob Keutchoglu Effend ، وكريستاخي أفندي Christaki Zographos Effendi، والمصرفيين السادة، اميل دفوكس Emile Deveaux، مسؤول البنك العثماني الشاهاني، والسيد هوج فورستر Hugh Forster، مدير عام البنك، والسيد توماس بروس ,Thomas C. Bruce مدير البنك، والسيد فرناند توبيني S. Fernandez, B. Tubini ، والسيد جورج كورنيوGeorge Coronio. *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States Transmitted to Congress With the Annual Message of the President (**FRUS**)*, 1874, Turkey, Government Printing Office, Washington, 1875, From Mr. Goodenow to Mr. Fish, Legation of the United States, Constantinople, , April 23,1874. (Received May 11.), No. 17, p. 1158.

[2] ***(FRUS),*** 1874, From Mr. Goodenow to Mr. Fish, Legation of the United States, Constantinople, , April 23,1874. (Received May 11.), (Inclosure in No. 17), pp. 1159-1161.

أشارت اللجنة إلى الديون العائمة[١] "المتعثرة" باعتبارها أهم الصعوبات التي تواجه الخزينة العثمانية، وقَدَّرت المبالغ التي على الحكومة توفيرها في هذا العام لسداد الديون المتعثرة، وفوائدها، بأربعة عشر مليونًا وسبعمائة وخمسة وعشرين ألفًا ومائتين وأربعة وسبعين (١٤,٧٢٥,٢٧٤) ليرة، واقترحت أن يتم تصفية جميع الديون العائمة، عن طريق تخفيض نفقات الوزارات المختلفة التي تجاوزت التقديرات، وأُضيفت إلى الديون العائمة، وألا يتم إدراج قرض ١٨٧٣م في ميزانية ١٨٧٤-١٨٧٥م، وتخصيص سنداته التي تبلغ سبعة مليون وثلاثمائة وخمسة وثمانين ألف(٧,٣٨٥,٠٠٠) ليرة لسداد الديون المتعثرة، خاصة أنه عُقد لذات الغرض، كما اقترحت اللجنة عدم الاعتماد على متأخرات الضرائب المقَدَّرة بسبعة ملايين وخمسة وثمانين ألفًا ومائتين وسبعين (٧,٠٨٥,٢٧٠) ليرة، أو المبلغ المتبقي من قرض ١٨٧٠م الذي يبلغ مائتين وخمسة وخمسين ألف (٢٥٥,٠٠٠) لسداد الديون المستحقة؛ لأن الضرائب المتأخرة غير مضمونة، والمبلغ المتبقي من القرض سيتم استخدامه لاتمام خط حديد الروميللي، وأوصت اللجنة بإنشاء صندوق للوفاء بالالتزامات عند السداد، وتأجيل مشروعات التنمية لحين تسوية الديون المتعثرة[٢].

لم يُسفِر تقرير اللجنة عن نتيجة إيجابية، حيث أصبحت المالية العثمانية سيئة السمعة لدى الأوساط الأوروبية، وبحلول سنة١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م بلغ إجمالي الدين الخارجي مائتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) استرليني[٣]، وأصبحت الدولة تدفع حوالي ٦٠ مليون ليرة سنويًا لسداد أقساط الديون وفوائدها[٤]، أي أن أكثر من نصف إيرادت الدولة العثمانية كانت مخصصة لخدمة الديون.

---

[١] هي الديون قصيرة الاجل أي يجب سدادها خلال عام أو دورة تشغيلية أيهما أقرب وتشمل سندات الخزينة والقروض سريعة السداد. انظر؛ ***(FRUS),*** 1874, From Mr. Goodenow to Mr. Fish, Legation of the United States, Constantinople, , April 23,1874. (Received May 11.), (Inclosure in No. 17), p. 1161.

[2] ***(FRUS),*** 1874, From Mr. Goodenow to Mr. Fish, Legation of the United States, Constantinople, , April 23,1874. (Received May 11.), (Inclosure in No. 17), pp. 1161-1162.

[3] Hanedar, A., Hanedar, E., Torun, E., Ertuğrul, H., "Dissolution of an Empire; Insights from the Istanbul Bourse and the Ottoman War Bond", ***Defence and Peace Economics,*** (2016), p.6

[4] Kazgan, H., *Galata Bankerleri,* (Ankara, Orion, 2006) C.2, s. 9.

ولقد واجهت الدولة العثمانية سنة ١٨٧٥م فيضانات شديدة، أثَّرت سلبًا على الإنتاج الزراعي، ونتيجة لذلك؛ كانت عائدات الضرائب منخفضة، كما ظهرت الأوبئة في بعض المناطق؛ مما اضطر الحكومة العثمانية إلى توزيع المؤن على السكان لمنع حدوث مجاعة، وكان من بين المناطق التي أُصيبت بالأوبئة، مدينة أنقرة[١*]، حيث فنيَ فيها حوالي ٢٥% من السكان، و٢٥% من الماشية، وفي الوقت نفسه اشتعلت شرارة تمرد البوسنة والهرسك، مما شكَّل عبئًا إضافيًا على الميزانية، ودفع الحكومة العثمانية إلى البحث عن مصدر للاقتراض من الخارج لتغطية العجز، إلا أن الأسواق المالية الأوروبية لم تكن مستعدة آنذاك لإقراض الحكومة العثمانية بسبب تزعزع الثقة في الائتمان العثماني؛ نتيجة تأجيل الحكومة العثمانية سداد الفوائد على بعض القروض أكثر من مرة، وعدم وجود خطة متبعة لتنظيم الإيرادات والمصروفات [٢].

لم يكن نقص الثقة في المالية العثمانية هو السبب الوحيد وراء الامتناع عن إقراض الحكومة العثمانية، إنما تعرضت الأسواق المالية الأوروبية إلى هزات عنيفة نتيجة إعلان كل من هندوراس Honduras ، وكوستاريكا KostaRika، وسان دومنيجو Santo Domingo، وباراجواي Paraguay الإفلاس سنة ١٨٧٢، وتبعتهم إسبانيا Spain سنة ١٨٧٣م، وقد ترتب على ذلك؛ قلق حاملي السندات الأوروبيين من احتمالية ضياع أموالهم نتيجة توقف المقترضين عن دفع الديون، ونتيجة لذلك؛ رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة إلى ٩%، وأوصت الصحف الأوروبية بالامتناع عن إقراض الحكومة العثمانية؛ لأن ديون الدولة العثمانية أصبحت تفوق قدرتها على السداد، ووضعها المالي يُنذر باقتراب موعد إعلان الإفلاس[٣].

---

[*] تسمى أيضًا أنجورا (Angora)، وهي مركز ولاية أنقرة، تقع في قلب الأناضول، على نهر أنقرة صويي (Ankara-Souyou)، اسمها القديم (آنسيرا)Ancyra . انظر؛ س. موستراس، *المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية*، ترجمة وتعليق، عصام محمد الشحادات، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٥.

[٢] تخلفت الحكومة العثمانية عن سداد أقساط الديون سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٧١. انظر؛ Kıray, E., *Osmanlı'da Ekonomik Yapı ve Dış Borçlar*, (İstanbul, Iletışım Yayınları, 1995.), ss.145-148

[3] Kiray, *loc.cit*, pp.147-148.

وفي أكتوبر ١٨٧٥م لم تعد الحكومة العثمانية قادرة على سداد الديون المتراكمة عليها، فأعلن الصدر الأعظم –محمود نديم باشا– وجود عجز في الميزانية قدره خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) ليرة[١]، وأن هذاالعجز سيضطر الباب العالي خلال الخمس سنوات التالية إلى أن يدفع نصف قيمة الفائدة نقدًا، والنصف الآخر سندات بفائدة خمسة بالمائة (٥%)، باستثناء القرضان الأولان[٢].

استفاد محمود نديم باشا، والصرَّافون التابعون له من تخفيض الفائدة على السندات، حيث اتخذ قرار تخفيض الفائدة إلى النصف بعد منتصف الليل، وعرض الأمر فورًا على السلطان، واستصدر به إرادة سنية على أن يتم التنفيذ صباح اليوم التالي؛ وقبل أن يحل الصباح باع محمود باشا، والصرَّافون التابعون له سنداتهم، وحققوا بذلك ربحًا وفيرًا، ولو كان محمود باشا ينوي خدمة مصالح الدولة لاستدعى وكلاء الدائنين الأوروبيين وتفاوض معهم حول تخفيض قيمة السندات؛ حفاظًا على سمعة المالية العثمانية، ولكنه آثر مصلحته الشخصية دون النظر إلى تأثير القرار على الدولة[٣].

دفع تخفيض قيمة السندات الأسواق الأوروبية إلى الامتناع عن إقراض الحكومة العثمانية، وتسبب في انخفاض أسعار السندات المتداولة في بورصة استانبول، بسبب فقدان الثقة في المالية العثمانية[٤]. وبسبب حاجة الدولة الملحة للأموال اقترح محمود باشا على مجلس النظار تسليم إدارة الجمارك العامة لإحدى شركات الصرافة الأوروبية في مقابل منح الحكومة قرضًا جديدًا؛

---

(1) Birdal, *loc.cit*, p. 40.

(٢) كارل بروكلمان، *تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة، نبيه فارس، ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م*، ص٥٨٢-٥٨٣؛ باموك، *التاريخ المالي*، ص ص٥٨٢-٥٨٣.

(٣) ماجدة مخلوف؛ *تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني: رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني*، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ص١٤٢-١٤٣

(4) Ertuğrul, M., Hanedar, A., Ulussever, T., "Identifying the Default; The Ottoman Empire and the Bourse in the Nineteenth Century",***Turkish Economic Association,*** (1, 2018), p.6.

غير أن اقتراحه لم يلق قبولًا من قِبَل عدد من أعضاء المجلس باعتبار الجمارك بمنزلة الحدود والثغور للدولة، وتسليمها للأجانب ينطوي على مخاطر جسيمة للدولة[١].

أولًا: انهيار الوضع المالي للدولة العثمانية وإعلان الإفلاس سنة ١٨٧٦م

على أية حال فإنه في أبريل سنة ١٨٧٦م أعلن الباب العالي التوقف عن سداد جميع أقساط القروض الأجنبية[٢]، باستثناء قرض ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، الذي استمر سداده بالكامل[٣].

أثار إعلان الإفلاس الرأي العام العثماني ضده، وقد انتقده الكُتَّاب المعاصرون، باعتباره لم يعزل الدولة العثمانية عن أوروبا فحسب، بل أثار الأوروبيين ضد الدولة العثمانية، في وقت كانت فيه الدولة تواجه تهديدات عسكرية من قبل روسيا، وبإصدار مثل هذا القرار زال المانع الأوروبي الذي كان يقف حائلًا دون تنفيذ روسيا نواياها السيئة ضد الدولة العثمانية، وقد اتُهِم الصدر الأعظم محمود نديم باشا بالخيانة وممالأته للجانب الروسي، والتحالف مع السفير الروسي اجناتيف Ignativ من أجل خدمة المصالح الروسية في مقابل مبالغ طائلة من الأموال تلقاها من السفير الروسي[٤].

لم يكترث محمود باشا بالرأي العام العثماني، بل قام بعزل المعترضين على القرار من النُّظَّار، وتعيينهم حكامًا على بعض الولايات البعيدة، وقد اشتهر أيضًا عن السلطان عبد العزيز أنه إذا قيل له أن أمرًا ما يُثير القيل، والقال بين الناس، يقول: "إذا كان الناس الذين تقصدونهم رعايانا، فهؤلاء لا تأثير لهم"، وقد أثَّر ذلك على العثمانيين، ودفعهم إلى التمرد، فتجمع بضعة آلاف من

---

[١] مخلوف، *مرجع سابق*، ص ص١٤٣ -١٤٤

[2] Aysal, N., "Kırım Savaşı'ndan Lozan Barış Antlaşması'na Osmanlı Dış Borçlarının Tarihsel Gelişim Süreci (1854-1923)", ***Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, (53,2013)***, s.6

[3] Birdal, *op.cit*, p. 40.

[٤] أحمد صائب، محمد توفيق جانا، *وقعة السلطان عبد العزيز*، مطبعة هندية، القاهرة، ١٣١٩هـ، ص١٠٦-١٠٩؛ مخلوف، *مرجع سابق*، ص ص١٤٢-١٤٣

طلبة العلوم الدينية، وأعلنوا أنهم تأكدوا من خيانة الصدر الأعظم، وشيخ الإسلام؛ ومن ثم طالبوا بعزلهما، ولما تأخر قرار عزل الصدر الأعظم هدَّد طلبة العلوم الدينية بقتله؛ فتم عزله[١].

كان لإعلان إفلاس الدولة العثمانية صدى واسع في أوروبا، حيث بدأ حملة السندات من الأوروبيين في تنظيم أنفسهم من أجل الضغط على الباب العالي من خلال حكوماتهم، وقد كانت الحكومات سريعة الاحتجاج على التعليق الأحادي للديون.

عندما أعلنت الدولة العثمانية إفلاسها، كان لقروض ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٧١م، المضمونة بعائدات مصر ميزة خاصة، حيث كان يتم إيداعها من مصر إلى بنك إنجلترا مباشرة دون الرجوع للخزينة العثمانية، وبعد إعلان الإفلاس واصل الخديو إرسال الأموال المقررة على مصر إلى بنك إنجلترا، واستمرت الحكومة العثمانية في سداد قرض ١٨٥٥م -الذي ضمنته الحكومتان الفرنسية والإنجليزية- بالكامل، ومع ذلك أصر الباب العالي على تخفيض الفائدة على قروض ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤، و١٢٨٨هـ/١٨٧١م إلى النصف، وبالتالي بعد سداد قرض ١٨٥٥م بقي ما تبقى من عائدات مصر محبوسًا في بنك إنجلترا الذي رفض إعادة الأموال إلى الحكومة العثمانية، ولكنه لم يتمكن من تسليمها إلى حملة السندات دون أمر رسمي من السفير العثماني، وقد حاول حاملو سندات قروض ١٨٥٤، و١٨٧١م حمل الحكومة البريطانية على مساواتهم بحاملي سندات ١٨٥٥م إلا أن الحكومة رفضت التدخل معللة ذلك بأنها لم تضمن سوى قرض ١٨٥٥م، مما دفع حملة سندات قروض ١٨٥٤، و١٨٧١م لتشكيل رابطة فيما بينهم تحت اسم رابطة حملة سندات الجزية (عائدات مصر) The Tribute Bondholders League لبدء المفاوضات مع الحكومة العثمانية، وقد كان الهدف منها إقناع الباب العالي بالإفراج عن عائدات مصر، وتأمين قروضهم، وعلى الجانب الآخر شكَّل حملة سندات القروض الأخرى مجلس سمي بمجلس حملة السندات الأجنبية The Council of Foreign Bondholders (CFB)، وكان الهدف منها توحيد حملة السندات لتجنب أي صراع بينهم، ومع ذلك رفض حملة سندات عائدات

[١] مخلوف، *مرجع سابق*، ص ص١٤٦-١٤٧.

مصر الانضمام لل (CFB) معللين ذلك بأن انضمامهم لحملة سندات القروض الأخرى سيضعف مركزهم المتميز، وبالتالي قرروا الاتفاق بمفردهم[١]

لم يكن إعلان إفلاس الدولة مخرجًا للأزمة المالية التي اشتدت على الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، بل كانت بداية لمرحلة جديدة من مراحل الأزمة امتدت منذ سنة ١٨٧٦م حتى سقوط الدولة العثمانية، وقد كانت هذه المرحلة من أخطر مراحل الأزمة لما ارتبط بها من تدخل أجنبي سافر في الشأن الداخلي العثماني.

ثانيًا: الديون العثمانية (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م-١٣٠٤هـ/١٨٨٦م).

كانت الحكومة العثمانية سنة ١٨٧٧م في أمس الحاجة إلى موارد جديدة لتمويل الحرب الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)، ولمَّا كان من الصعب طلب قروض أجنبية جديدة بسبب إعلان الإفلاس، لجأت الحكومة إلى إصدار قوائم نقدية جديدة بفئاتها من قرش إلى خمسمائة (٥٠٠) قرش غير مغطاه بالذهب[٢]؛ غير أن هذه القوائم لم تف بحاجة الخزينة العثمانية فاتجهت الحكومة العثمانية إلى التفاوض مع حملة سندات عائدات مصر؛ من أجل إقناعهم بالموافقة على تخفيض الشروط المتفق عليها من مدفوعات قروض ١٨٥٤، و١٨٧١م، ومنح الحكومة العثمانية قرض آخر بضمان ما تبقى من عائدات مصر في مقابل منح الباب العالي الإذن لبنك إنجلترا بالإفراج عن عائدات مصر وتسليمها لحملة سندات عائدات مصر، وقد تم إصدار قرض ١٨٧٧م، وسُمِّي "قرض الدفاع العثماني" وكانت قيمته الاسمية خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) ليرة بمعدل إصدار اثنين وخمسين بالمائة (٥٢%)، وسعر فائدة ٩,٦%[٣].

لجأ الباب العالي إلى القوائم مرة أخرى واستمر في إصدار القوائم طوال الحرب الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)، وأصبحت القوائم عملة قانونية شرعية في جميع أنحاء الدولة العثمانية، وازدادت كمياتها بصورة ملحوظة حتى وصلت قيمة القوائم المطروحة خلال الحرب إلى ستة عشر

---

(1) Birdal, *op.cit*, pp. 41-42.

(٢) شوكت باموك، *التاريخ المالي للدولة العثمانية*، ترجمة، عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص٣٧٩-٣٨٠.

(3) Birdal, *op.cit*, p.43.

مليون (١٦,٠٠٠,٠٠٠) ليرة[١]، وبسبب كمياتها الكبيرة ارتفع سعر الليرة مقابل القائمة بشكل ملحوظ [٢] ويوضح الشكل التالي سعر صرف القوائم مقابل الليرة خلال الحرب الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)

شكل (١)

سعر صرف القائمة في مقابل الليرة خلال الحرب الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)

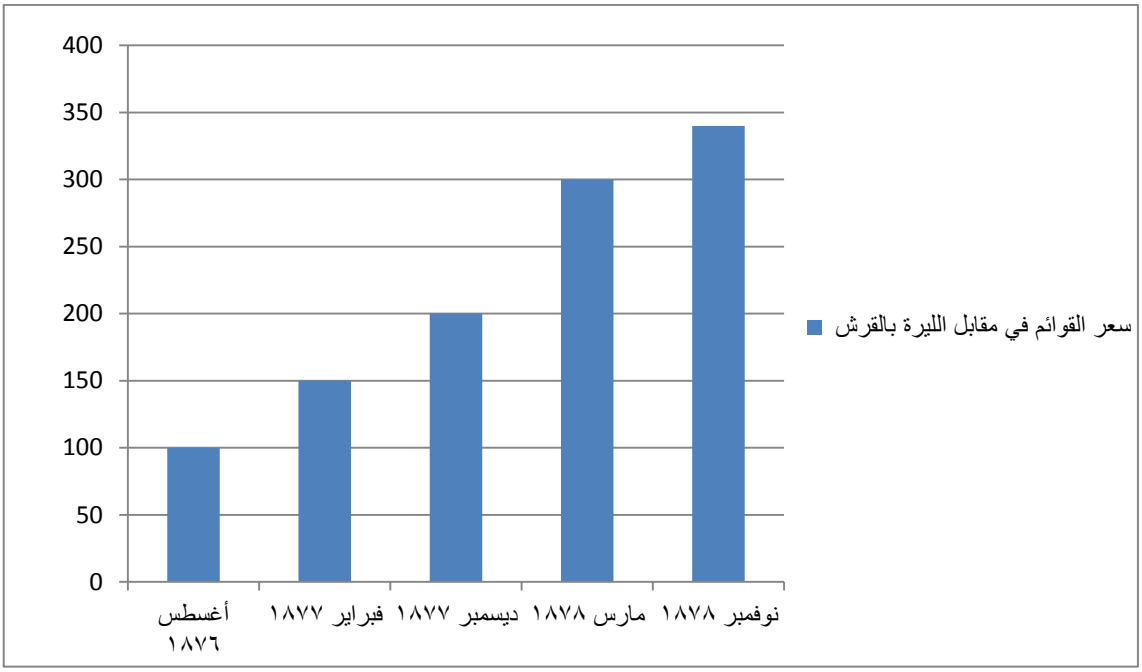

يتضح من الشكل السابق ارتفاع اسعار الليرة في مقابل القائمة؛ فارتفعت من مائة وستة (١٠٦) قروش في أغسطس ١٨٧٦م إلى مائة وثمان وسبعين (١٧٨) قرش في أغسطس ١٨٧٧م، وإلى مائتين وواحد وتسعين (٢٩١)، في أغسطس ١٨٧٨م[٣]، وفي بعض الولايات أصبح سعر الليرة الواحد يساوي أربعة قوائم (٤) من فئة المائة قرش(١٠٠)، ثم ارتفع سعر الليرة ليصل إلى اثني عشر (١٢) قائمة من فئة المائة قرش[٤].

---

[١] باموك، مرجع *سابق*، ص ص٣٧٩-٣٨٠.

[2] Birdal, *op.cit*, p.44.

[3] Birdal, *op.cit,* p.44.

[4] Foreign Office ***(FO),*** Further Correspondence Respecting Administrative Reforms in the Asiatic Provinces of Turkey , July to December 1880, (In Continuation of

أدى الانخفاض المستمر في سعر صرف القوائم في مقابل الليرة إلى فقدان الثقة فيها، ورفض الصيارفة قبول السعر الرسمي لصرفها، كما كان يتردد أصحاب المتاجر في قبولها، وقاموا برفع الأسعار، مما أدى إلى؛ احتجاج الجنود، والمدنيين الذين كانوا يتقاضون رواتبهم بالقوائم، وبنهاية سنة ١٨٧٨م أُجبرت الدولة على إلغاء القوائم، والبحث عن بدائل أخرى لتغطية عجز الموازنة[١].

أسفرت أيضًا الحرب الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م)، وتوقيع صلح سان ستيفانو San Stifano عن توقيع عقوبات مالية شديدة على الدولة العثمانية[٢]؛ في وقت كانت تعاني فيه الدولة من الإفلاس، فلجأت الحكومة العثمانية إلى مصرفيي غلطه، والبنك العثماني من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحرب، ودفع الغرامة المالية. وفي عام ١٨٧٩م استطاعت الحكومة العثمانية الحصول على قرض جديد من مصرفيي غلطه قيمته مائة وعشرين ألف (١٢٠,٠٠٠) ليرة، يُسدد خلال عشر سنوات[٣].

اكتسب الدين المحلي أهمية كبيرة في الدولة العثمانية خلال الفترة (١٨٧٩-١٨٨٥م)، حيث امتنع الأوروبيون عن إقراض الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، باستثناء قرض ١٨٧٧م، واعتمدت الحكومة على البنك العثماني، ومصرفيي غلطه بشكل أساسي في الحصول على القروض[٤].

Confidential Paper No. 4307), , Part III, From Consul Biliotti to Earl Granville, Trebizond, July 9, 1880, (Received August 2), No.26, p.37.

(1) Birdal, *op.cit*, pp.44-45.

(٢) محمد فريد بك المحامي، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، تحقيق، إحسان حقي، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ص٦٥٩-٦٦٠.

(3) Birdal, *op.cit*, p. 46.

(4) Bildiricl, M., Ersin, O., Alp, E., "An Empirical Analysis of Dept Policies, External Dependence Inflation and crisis in the Ottoman Empire and Turkey; 1830-2005 Period", ***Econometrics and International Development,*** (8/2, 2008), p.84.

ثالثًا: القروض الخارجية (١٨٨٦-١٩١٤م).

بدأت عام ١٨٨٦م مرحلة جديدة من الاقتراض الخارجي امتدت حتى عام ١٩١٤م، استطاعت خلالها الحكومة العثمانية الحصول على مبالغ كبيرة من كل من فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا ويوضح الجدول التالي القروض الخارجية خلال الفترة (١٨٨٦-١٩١٤م)

جدول (١)

القروض العثمانية (١٨٨٦-١٩١٤م).

السنة	الغرض من القرض	المصدر	قيمة القرض بالليرة	المبلغ المكتسب بالليرة	الفائدة %	الضمانات
١٨٨٦	تسوية ديون البنك العثماني	فرنسا	٦,٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	٥	العائدات الجمركية
١٨٨٨	تمويل سكة حديد حيدر باشا-ازميت	ألمانيا	٢٦٤,٠٠٠	-	٥	
١٨٨٨	دفع ثمن المعدات العسكرية التي تم شراؤها من ألمانيا.	فرنسا وبريطانيا	١,٦٥٠,٠٠٠	١,١٥٥,٣٥٢	٥	ضريبة الأسماك
١٨٩٠	تسوية بعض الديون القديمة	بريطانيا وفرنسا	٨,٦٠٩,٩٦٤	٦,٤٥٧,٤٧٣	٤	أعشار الحبوب
١٨٩٠	تمويل الديون الداخلية والخارجية	فرنسا	٤,٩٩٩,٥٠٠	٤,٤٠٠,٠٠٠	٤	
١٨٩٠	مد خط سكة حديد سالونيك-المناستير	ألمانيا	٢٤,٠٦٩	-		
١٨٩١	تمويل قرض ١٨٧٧م	فرنسا	٦,٩٤٨,٦١٢	٦,٢٥٣,٧٥٠	٤	

		وبريطانيا				
١٨٩٣	تغطية عجز الموازنة	فرنسا	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٤	ضريبة التبغ
١٨٩٤	لدفع الديون المستحقة للشركة التي حصلت على امتياز سكة حديد الروميللي	البنك الألماني	١,٧٦٠,٠٠٠	١,٢٩٣,٠٠٠	٤	عائدات مصر
١٨٩٤	دفع جزء من قروض ١٨٥٤، و ١٨٧١	البنك العثماني وروتشيلد	٩,٠٣٣,٥٧٤	٨,٢٢٠,٥٥٢	٣,٥	عائدات مصر
١٨٩٦	تصفية جزء من الدين وتغطية النفقات الناجمة عن تمرد كريت	فرنسا	٣,٢٧٢,٧٢٠	٢,٧٩٤,٠٨٤	٥	ضريبة الأغنام
١٨٩٨	دفع تعويضات الحرب الروسية٠		٣٠٠,٠٠٠	–	–	
١٩٠٢	تمويل قرض ١٨٨٦	فرنسا	٨,٦٢٠,٠٢٠	٦,٨٨٠,٠١٦	٤	الإيرادات الجمركية
١٩٠٣	إضافة أميال إلى سكة حديد قونيه – بغداد	ألمانيا وفرنسا وبريطانيا	٢,٣٧٦,٠٠٠	٢,٣٧٦,٠٠٠	٤	
١٩٠٣	تمويل دين ١٨٨٨م	ألمانيا	٢,٦٤٠,٠٠٠	٢,١١٢,٠٠٠	٤	ضريبة الصيد
١٩٠٣	تسوية بعض الديون بناءً على طلب إدارة	فرنسا	٣٢,٧٣٨,٧٧٢	–	–	

	الديون العمومية					
١٩٠٤	عجز الموازنة	فرنسا	٢,٧٥٠,٠٠٠	٢,١٥٨,٧٥٠	٤	ضريبة الفائض
١٩٠٤	سداد البنك العثماني	فرنسا	٤,٨٢٤,٢٤٠	٣,٨٦٢,٦٦٥	٤	
١٩٠٥	الوفاء بمتطلبات قرض ١٩٠١ (من مصرفيي غلطه)	_	٥,٣٠٦,٦٦٤	٤,٢٤٨,٩٣٢	٤	
١٩٠٥	دفع ثمن معدات عسكرية من ألمانيا	البنك الألماني	٢,٦٤٠,٠٠٠	٢,٠٩٨,٨٠٠	٤	
١٩٠٦	لاستبدال سندات ١٨٩٠ بسندات ١٩٠٦	ألمانيا	٨,٦٧٠,٠٠٠	٧,٤١٢,٨٥٠	٤	
١٩٠٨	لسكة حديد بغداد	ألمانيا	٩,٩٨٨,٠٠٠	٩,٩٨٨,٠٠٠	٤	ضمان الكيلو متر
١٩٠٨	عجز الموازنة	فرنسا	٤,٢٨٢,٨٤٠	٢,٧٩٠,٤١٤	٤	فائض إيرادات الجمارك
١٩٠٩	عجز الميزانية	فرنسا	٦,٣٦٣,٦٤٠ استرليني	٥,٤٥٦,٨٢١	٤	ضريبة المواشي
١٩١٠	مد خط سكة حديد صنعاء	فرنسا	١,٥٥٦,٦٤٠ استرليني	١,٣٨٥,٤٠٩ استرليني	٤	إيرادات خط سكة حديد إزمير - قصبه

١٩١١	دين خط سكة حديد صنعاء-الحديدة	فرنسا	٩٠٩,١٠٠ استرليني	٧٦٣,٦٤٤ استرليني	٤	عائدات جمرك الحديدة
١٩١١	عجز الموازنة	ألمانيا	٦,٤٠٠,٠٠٠ استرليني	٥,٢١٦,٠٠٠ استرليني	٤	عائدات جمرك استانبول
١٩١٣	مشروع ري سهل قونيه	-	٧٤٤,٥١٨ استرليني	٧٤٤,٥١٨ استرليني	٥	
١٩١٣	بناء أحواض الترسانة البحرية	ألمانيا	١,٣٥٠,٠٠٠ استرليني	١,٣٥٠,٠٠٠ استرليني	٥,٥	أعشار سيواس
١٩١٤	الدين العائم الناتج عن حروب ليبيا والبلقان	فرنسا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٧٥٠,٠٠٠	٥	ضريبة الدخل[١]

يتضح من الجدول السابق اختلاف المرحلة الثانية من الاقتراض العثماني والممتدة من (١٨٨٦-١٩١٤م) عن سابقتها الممتدة من (١٨٥٤-١٨٧٥م) من حيث انخفاض تكاليف القروض والفائدة المفروضة عليها حيث تراوحت الفوائد في المرحلة الأولى بين ١٠-١٢% في حين كانت تتراوح في المرحلة الثانية بين ٣- ٥,٥%، وكان متوسط معدل الإصدار ٨٣% ثم انخفض إلى ٨٠% نتيجة مشاركة رأس المال الألماني في القروض، ولا يرجع ذلك إلى تعافي المالية العثمانية، ولكن إلى ثقة المقرضين في إدارة الديون العمومية[٢]، ورغبة بعض الدول التي لم

(1) Kıray, *op.cit*, ss.213-220; Arslan, G., "Osmanlı Devletinin Dış Borçları ve Yeniden Yapılandırma Süreci (1930-1933)", ***History Studies,*** (7/4,2015), s.6; Birdal, *op.cit,* pp. 88-89.

[٢] إدارة مالية أجنبية مقرها في استانبول، تألفت من ممثلين عن حاملي السندات العثمانية مع ممثلين عن حاملي السندات البريطانية، والفرنسية، والهولندية، والنمساوية، والألمانية، والإيطالية، كانت مهمتها جمع الإيرادات الضريبية وتوزيعها على الدائنين في إطار خطة معتمدة. انظر؛ Kıray, *op.cit,* p.35

يكن لها نصيب كبير من قروض المرحلة الأولى في المنافسة للمشاركة في السيطرة الرأسمالية على الاقتصاد العثماني حتى لا تنفرد به فرنسا، وبريطانيا. كما يُلاحظ أيضًا أن أسباب الاقتراض في المرحلة الثانية اختلفت عن المرحلة الأولى؛ حيث عُقدت أغلب القروض في المرحلة الأولى لتغطية عجز الموازنة، أو لتمويل الديون القديمة، في حين تم التعاقد على عشرة (١٠) قروض في المرحلة الثانية بهدف التنمية، ستة (٦) منها بغرض مد، وإنشاء خطوط سكك حديدية لتنمية التجارة، وربط أطراف الدولة العثمانية بالمركز، وقرض لمشروع ري سهل قونية بهدف تطوير الزراعة، وقرض لبناء أحواض الترسانة الحربية، وقرضين لشراء معدات عسكرية.

ومن العجيب سير طلبات القروض العثمانية في المرحلة الثانية على نفس وتيرة المرحلة الأولى رغم وجود نمو في الإنتاج الزراعي العثماني خاصة خلال الفترة ١٨٨٨-١٩١١م حيث ارتفع إنتاج الحبوب بنسبة ٥١%، بينما ارتفع إنتاج التبغ بنسبة ١٩١%، والتين بنسبة ١٢٢%، والبندق بنسبة ٢١٧%، والحرير بنسبة ١٢٢%، والقطن في أضنة بصفة خاصة بنسبة ٤٧٢%[١]، ويرجع السبب وراء عدم انعكاس هذا التطور على المالية العثمانية إلى انحصار هذا التحسن في مجال الزراعة فقط، بينما بقيت الصناعة على حالها، ولم يكن باستطاعة المنتجات الزراعية وحدها تحقيق تنمية اقتصادية في الدولة العثمانية، بالإضافة إلى سقوط الدولة في مستنقع القروض الربوية التي أتت على الأخضر واليابس ولم يكفها موارد الدولة، وأيضًا دخول الدولة العثمانية خلال هذه الفترة في صراعات مستمرة لم تتوقف.

يُعد أبرز ما يُمَيِّز المرحلة الثانية تراجع حصة المؤسسات المالية البريطانية من القروض حيث انخفضت من ٣٣,٢% عام ١٨٨١م إلى ١٤% عام ١٩١٤م ، في مقابل تقدم حصة ألمانيا، التي ارتفعت من ٨,٣% عام ١٨٨١م إلى ٢١% عام ١٩١٤م، ويرجع ذلك إلى تدهور العلاقات العثمانية البريطانية بسبب الاحتلال البريطاني لمصر[٢]، بالإضافة إلى ميل السلطان عبد الحميد

---

(1) Yıldırım, İ., "Ondokuzuncu Yüzyıl Osmanlı Ekonomisi Üzerine Bir Değerlendirme (1838-1918)", ***Fırat Üniversitesi sosyal Bilimler dergisi***, (11/2, 2011), , s.315.

(٢) أمين عباس نذير، "أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤"، ***مجلة الجامعة العراقية***، (١/٣٢)، د.ت، ص٢٨٧.

الثاني نحو الألمان بشدة، وتفضيلهم على الإنجليز والفرنسيين لاعتقاده بعدم وجود أطماع استعمارية للألمان في الدولة العثمانية، وأن هدفهم اقتصادي بحت، ورغبته في الاستعانة بهم على الإنجليز والفرنسيين[١].

رابعًا: تمويل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م).

لم يكن الوضع السياسي أو الاقتصادي للدولة العثمانية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م يسمح لها بالاشتراك في الحرب، فقد كانت الدولة تعاني من ركود اقتصادي، وانحدار عسكري نتيجة الحرب الليبية الإيطالية ١٩١١م، وحروب البلقان الثانية ١٩١٢م، بالإضافة إلى بعض الاضطرابات الداخلية[٢]، لذا كان تورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تطورًا كارثيًا للأزمة، وأحد أهم العوامل التي أدت إلى التدهور السريع للمالية العثمانية، وإثقال الدولة العثمانية بالمزيد من القروض الخارجية، والداخلية.

قُدِّرت الإيرادات العثمانية عام ١٩١٤م بحوالي اثنين وثلاثين مليون وستمائة وستة آلاف(٣٢,٦٠٦,٠٠٠) ليرة، كان نصيب إدارة الديون العمومية منها حوالي إحدى عشرة مليون وستمائة وثمان وخمسين ألف (١١,٦٥٨,٠٠٠) ليرة[٣]، ولمّا دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى تم تخصيص حوالي تسعة ونصف مليون (٩,٥٠٠,٠٠٠) ليرة من الميزانية للجنود، كما كان من المتوقع انخفاض عائدات الدولة بسبب الحرب من سبعة إلى ثمانية مليون (٧,٠٠٠,٠٠٠-٨,٠٠٠,٠٠٠) ليرة [٤]؛ وقد نتج عن ذلك ظهور عجز في الميزانية قُدِّر بحوالي مليوني ليرة[٥].

بلغ إجمالي الديون العائمة للدولة العثمانية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٥٨,٠٤٥,٣٢٥ ليرة، وقد تسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى في حالة من الذعر والاضطراب

---

[١] انظر؛ عبد الحميد الثاني، *مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م)*، ط٥، ترجمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ص٨٢-٨٣، ١٢٣-١٢٧.

[2] Sever, A., Bozbora,N., "The Great War and The Ottoman Empire Origins" ***Perceptions Journal of International Affairs,*** (20/2-3,2015), p.1.

[3] Güran, T., *Osmanlı Malı İstatistikleri Bütçeler 1841-1918, Tarihi Istatistikler Dizisi,* Cilt.7, T.c Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, Ankara, 2003, ss.163-164.

[4] Arslan, op.cit", s.7

[5] Güran, *op.cit,* Cilt.7, s.165.

في أسواق استانبول، وتوقف الأعمال التجارية، فأُصيبت الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية بالشلل، كما انخفضت عائدات الضرائب نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب التعبئة العسكرية، لذا اضطر الباب العالي في أغسطس ١٩١٤م إلى تأجيل مدفوعات جميع الديون لمدة شهر، وتطبيق هذا القرار على جميع القروض الأجنبية، بما في ذلك مدفوعات إدارة الديون العمومية[١].

سعى الباب العالي إلى توفير موارد مالية لتغطية نفقات الحرب الإضافية، فلجأ إلى عدة وسائل لتحقيق ذلك تمثلت في:

أ- قانون التكاليف الحربية:

كان فرض الضرائب الاستثنائية أثناء الحرب العالمية الأولى أحد الوسائل التي اتبعتها الحكومة العثمانية لتعويض نقص الإيرادات نتيجة الحرب.

أصدرت الحكومة العثمانية قانون التكاليف الحربية (Tekâlif-I harbiye) منذ ٢٥ أغسطس ١٩١٢ لتغطية نفقات الحرب الإيطالية العثمانية، ومواجهة حروب البلقان، ونص القانون على ما يلي:

- زيادة ضرائب الممتلكات، والدخل بنسبة ٢٥%.
- فرض ضريبة بنسبة ٣% على كل ٣٠٠ قرش على جميع الرواتب طوال الحرب.
- زيادة البدل النقدي بمقدار ١٠ليرة.
- زيادة سعر الملح ١٠ بارة.
- زيادة الضريبة على إنتاج الراكي Rakı (مشروب كحولي) بمقدار الضعف.
- تخفيض البدلات اليومية بمقدار ٥-١٠%[٢].

ظل قانون التكاليف الحربية سار المفعول حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، مع إجراء حكومة الاتحاد والترقي تعديلًا عليه نوقش وتمت الموافقة عليه في مجلس الأعيان

(1) Ozavci,O., "War Finance (Ottoman Empire)" ***International Encyclopedia,*** (1,2017), Online, p.3.
(2) Arslan, C., "Birinci Dünya Savaşi ve Harp Vergisi", ***Akademik Bakış Dergisi***,(57,2016), s.76.

والمبعوثان في يوليو ١٩١٤م، وصدَّق عليه السلطان والصدر الأعظم، ودخل حيز التنفيذ في ٩ أغسطس ١٩١٤م، وقد نص القانون على ما يلي:

المادة الأولى: تقوم الجهات العسكرية بتحديد المناطق التي يتم تطبيق التكاليف الحربية عليها اعتبارًا من تاريخ إعلان التعبئة العامة.

المادة الثانية: يتم تشكيل لجنة مكونة من أكبر موظف إداري، وأكبر موظف مالي في الولاية، وقائد الدرك، وعضو منتخب من المجلس الإداري ومصلحة البلدية في الولاية.

المادة الثالثة: يقوم أكبر موظف إداري في المنطقة بتشكيل لجنة من أعضاء المجلس الإداري والبلدية، وغرفة التجارة مهمتها تقدير أسعار اللوازم وفقًا للأسعار المتداولة في المنطقة وإصدار مضابط بالأسعار، والتصديق عليها بخاتم الحكومة المحلية.

المادة الرابعة: يتم منح التجار والأفراد وثيقة تتضمن سعر اللوازم -التي تم استلامها وفقًا لجدول الأسعار- ووضعها في ميزانية العام التالي لانتهاء الحرب.

المادة الخامسة: يكون هذا القانون بمثابة حكم المحكمة من تاريخ نشره[١].

أسهم قانون التكاليف الحربية في توفير موارد دخل إضافية للحكومة العثمانية ويوضح الجدول التالي المبالغ االتي حصَّلتها الحكومة العثمانية من ضرائب الحرب:

جدول (٢)

عائدات ضرائب الحرب (١٩١٤-١٩١٨م)[٢]

السنة (م)	المبلغ (قرش)
١٩١٤/١٩١٥	١٠٧,٣٠٠,٠٠٠

[1] Meclisi Mebusana, 27 Kanunusani 1330 (1914), c.1, s. 316, Meclisi Mebusana, Cumartesi, 30 Ramazan 1332, 9Ağustos, 1915, No.6.

[2] Ozavci, op.cit, pp.3-4

١٩١٥/١٩١٦	١٠٨,٩٠٠,٠٠٠
١٩١٦/١٩١٧	١٠٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩١٧/١٩١٨	٩٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩١٨/١٩١٩	٩٥,٠٠٠,٠٠٠

رغم نجاح قانون التكاليف الحربية في توفير عشر نفقات الحكومة السنوية إلا أنه يُعاب على القانون عدم تحديد كمية أو نوع الأشياء التي سيتم الاستيلاء عليها، وإعطاء بعض الأفراد – مُمثَلين في اللجنة التي أسند إليها القانون مهمة الإشراف على جمع الضريبة– السلطة الكاملة في تحديد قيمة الضرائب وتحصيلها؛ مما فتح الباب أمام أعضاء اللجنة لتحقيق مصالح شخصية بالاستيلاء على الأموال دون رادع من القانون [١].

كان لقانون التكاليف الحربية دور كبير في تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية وترتب عليه ارتفاع معدل التضخم وتنامي دور السوق السوداء، ومعاناة العثمانيين من مجاعة نتيجة ندرة المواد الغذائية بسبب استيلاء القوات العسكرية عليها ومصادرتها؛ لإطعام الجنود، كما أثار القانون استياء العثمانيين خاصة أن الأشخاص الذين تمت مصادرتهم لم يأخذوا إيصالات تثبت استيلاء الحكومة على ممتلكاتهم؛ مما أفقد العثمانيين الثقة في استعادة ممتلكاتهم بعد انتهاء الحرب[٢]؛ ويعد ذلك أحد الأسباب التي دفعت بعض الرعايا العثمانيين خاصة العرب للوقوف ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

ب- القروض الخارجية:

---

[١] كان أعضاء اللجنة يُصادرون الممتلكات بما يفوق حاجة الجنود الحقيقية، ويُورِّدون للحكومة ما يكفي احتياجات القوات العسكرية ويحتفظون بالباقي لأنفسهم. انظر؛ Tezcan, C., "Tekalif-i Harbiye Ve Tekalif-i Milliye Örneklerinde Savaş Dönemleri Politikaları", Doktora Tezi, (Ankara Üniversitesi, Ankara, 2005), ss.84-87

[2] Sabah, 12 Agustos, 1914.

لم تكن الضرائب كافية لتمويل الحرب فلجأت الحكومة للاقتراض من الخارج، حيث قدَّمت ألمانيا، والنمسا للحكومة العثمانية عدة قروض خلال الفترة (١٩١٤-١٩١٨م) لتغطية نفقات الحرب. ويوضح الجدول التالي القروض العثمانية الخارجية خلال هذه الفترة:

جدول (٣) الديون العثمانية (١٩١٤-١٩١٨م)

السنة	مصـــــدر القرض	قيمة القرض
١٩١٤	ألمانيا	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩١٥	ألمانيا	٢٤,٠٤٦,٤٩٣
١٩١٦	ألمانيا	٧٣,٩٨١,٤٠٠
١٩١٧	ألمانيا	٥٣,٥٠٠,٠٠٠
١٩١٨	ألمانيا	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
١٩١٨	النمسا	٢,١٧٣,٠٤٦[1]

يتضح من الجدول السابق اعتماد الدولة العثمانية على ألمانيا بشكل رئيس خلال الفترة من (١٩١٤-١٩١٨م)، حيث قدمت الحكومة الألمانية للدولة العثمانية قروضًا قُدِّرت بحوالي مائة وثمانين مليونًا وخمسمائة وسبعة وعشرين ألفًا وثمانمائة وثلاثة وتسعين (١٨٠,٥٢٧,٨٩٣) ليرة تركية.

ج- إصدار الأوراق النقدية:

كان إصدار الأوراق النقدية أحد الوسائل التي اتبعتها الحكومة العثمانية لتغطية نفقات الحرب العالمية الأولى، وقد اعتمدت الحكومة العثمانية على إدارة الديون العمومية في إصدارها، على أن يتم استبدالها بالذهب أحيانًا، وسندات الخزينة أحيانا أخر، حيث تعَهَّد الباب العالي بوضع قرض ١٩١٥م تحت تصَرُّف إدارة الديون العمومية المباشر، فتم إصدار الإصدار الأول من

(1) Arslan, op.cit, s.7.

الأوراق المالية النقدية في يوليو ١٩١٥م وبلغت كميتها ٦,٠٥٨,٠٩٤ ليرة على أن يتم استردادها بالكامل من الذهب من قبل إدارة الديون العمومية بعد ستة أشهر من إقرار السلام، وتم إصدار الإصدار الثاني في ٣١ أكتوبر ١٩١٥م بمبلغ ٧,٩٠٢,٠٠٠ ليرة، وفي ٤ يناير ١٩١٦م تم إصدار الإصدار الثالث، بمبلغ ١١,٠٩٨,٠٠٠ ليرة، على أن يتم استبدالهما بالذهب بعد سنة من إقرار السلام، وكانت مغطاة بسندات الخزينة الألمانية، وفي أغسطس من نفس العام، ويناير ١٩١٧م أصدرت إدارة الديون العمومية إصدارين من الأوراق بلغ مجموعهما الكلي ٦٥,٩٨١,٤٠٠، على أن يتم استبدالهما بالذهب بعد فترة تتراوح بين ٣-٧ سنوات من إقرار السلام، وتغطيها سندات الخزانة الألمانية، وفي ١٩١٧ طُرح الإصدار الأخيرة من الأوراق النقدية خلال الحرب العالمية الأولى، بمبلغ ٣٢,٠٠٠,٠٠٠، على أن يتم استبدالها بالذهب بعد فترة تتراوح من ٨-١١ عام من إقرار السلام، وبنهاية عام ١٩١٧م أصبح المجموع الكلي للأوراق التي تم إصدارها خلال الحرب حوالي ١٢٤ مليون ليرة، يتداول منها حوالي ٩٠ مليون ليرة داخل الدولة العثمانية، ويوضح الجدول التالي الأوراق النقدية العثمانية التي تم إصدارها خلال الحرب العالمية الأولى[١].

جدول (٤)

الأوراق النقدية العثمانية خلال الحرب العالمية.

الإصدار	الكمية	تاريخ الاستحقاق
الإصدار الأول	٦,٥١٩,٠٠٠	بعد ستة أشهر من إقرار السلام
الإصدار الثاني	٧,٩٠٢,٠٠٠	بعد سنة من إقرار السلام
الثالث	١١,٠٩٨,٠٠٠	بعد سنة من إقرار السلام

[1] Turkey's Financial Position, ***The Economic Journal,*** (27/107, Sep.1917), pp.417-420, Published by; Oxford University Press on behalf of the Royal Economic Society, pp. 417-418; Ozavci, op.cit, p.7.

الرابع	٦٥,٩٨١,٤٠٠	بعد (٣-٧ سنوات) من إقرار السلام
الخامس	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	من (٨-١١ سنة) من إقرار السلام

يتضح من الجدول السابق قصر فترات الاستحقاق ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومة العثمانية في خلق الثقة في النقود الورقية بين السكان، خاصة في ظل الأوضاع المالية السيئة للدولة آنذاك.

كما يُوضح الجدول الزيادة السريعة في كمية الأوراق المالية خلال الحرب العالمية الأولى؛ وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمتها، فارتفعت أسعار صرف الأوراق النقدية في استانبول بصورة ملحوظة؛ فبعد أن كانت الليرة الذهبية الواحدة تعادل مائة وعشرين (١٢٠) قرش من الأوراق النقدية سنة ١٩١٦م أصبحت ٤٠٠ قرش سنة ١٩١٧م، ثم ٥٠٠ قرش في ١٩١٨م، بينما كانت قيمتها في الأقاليم أقل من ذلك، فكانت الليرة الذهبية سنة ١٩١٧م في بورصة تعادل ٤٥٠ قرش من العملة الورقية، و٦٠٠ قرش في أضنة و٦٦٦ قرش في سيواس وأرضروم، و٥٠٠ في طلرابزون، و٥٥٥ في بيروت، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار ثمانية عشر ضعفًا[١]؛ مما دفع الباب العالي إلى التوقف عن إصدارها للحفاظ على القوة الشرائية للدولة[٢].

د- الاقتراض الداخلي:

لم تستطع الحكومة الألمانية الاستمرار في إقراض الحكومة العثمانية حتى نهاية الحرب؛ نظرًا لتعرض احتياطات الذهب الألمانية للضغط بسبب المطالب العثمانية المتكررة للحصول على قروض؛ فطرح الألمان مسألة االاقتراض الداخلي على الباب العالي وقد استجابت الحكومة العثمانية لاقتراح الألمان، فقدم مجلس المبعوثان في ٣٠ مارس ١٩١٨م مشروع قانون (الاقتراض

[١] باموك، *مرجع سابق*، ص ص٤٠٠,٤٠١.

[2] Ozavci, op.cit, p.7.

الداخلي) لوزارة المالية لفحصه ومناقشته، وقد وافق مجلس المالية على الاقتراح المُقَدَّم من مجلس المبعوثان، وتم التصويت على مشروع القانون في مجلس المبعوثان في نفس اليوم[١].

وفي ٣ أبريل عام ١٩١٨م أعلنت الحكومة العثمانية أنها ستُصدر سندات لتمويل نفقات الحرب، بلغت قيمة السند عشرين (٢٠)، ومائة (١٠٠)، وخمسمائة (٥٠٠) ليرة تركية بفائدة خمسة بالمائة (٥%) تُسدد خلال سبعة وثلاثين (٣٧) سنة، وقد تم إصدار السندات من خلال البنك العثماني الشاهاني، وطُلب من المستثمرين الإعلان عن رغبتهم في شراء السندات ما بين ١مايو و٣٠ يونيو ١٩١٨م، حيث تم بيع سندات بقيمة سبعة عشر مليونًا وتسعمائة وسبعة وسبعين ألفًا وستمائة ليرة تركية (١٧,٩٧٧,٦٠٠)، وقد ألزمت الدولة نفسها بسداد مدفوعات السندات بالذهب لجذب عدد أكبر من المستثمرين، ويوضح الجدول التالي السندات التي تم بيعها خلال الفترة (١مايو-٣٠يونيو ١٩١٨م) [٢].

جدول (٥)

قيمة سندات الحرب (١ مايو-٣٠ يونيو ١٩١٨م)[٣]

[1]Çelik, A., "Savaşın Maliyetine Bir Çözüm: Bir Borçlanma Hikayesi", ***Türkiyat Mecmuası*** (25,2015), ss.118-119.

[2] Hanedar, Hanedar, Torun, Ertuğrul, op.cit, p.8.

[3]Hanedar, Hanedar, Torun, Ertuğrul, loc.cit, p.8

المصدر	قيمة القرض (ليرة)
استانبول	٧,٣٩٦,٢٦٠
آيدين	٤,٥٧٥,٠٠٠
أدرنة	٥٣٨,٦٠٠
قونية	٥١١,٤٤٠
أنقرة	٣٧٩,٩٠٠
كوتاهية	٣٣١,٠٤٠
أسكي شهر	٣٠٦,٩٨٠
قسطموني	٢٨٨,٣٨٠
إزمير	٢٧٠,٥٢٠
سيواس	٢٦٩,٥٤٠
حلب	٢٤٢,٢٨٠
حودفنديجار Hüdavendigar (حديقة في منطقة نيلوفر ببورصة)	٢٢٠,٣٦٠
قره حصار	١٩٨,٨٨٠
قره سي	١٩٢,٠٠٠

بولو	١٨٠,٢٠٠
سوريا	١٦٨,٠٠٠
بيروت	١١٧,٢٠٠
مأمورة العزيز	٩٦,٨٠٠
نيغده	٩٣,٩٢٠
جانيك Canik(سمسون)	٦٨,٦٤٠
Teke	٥٣,٢٨٠
دياربكر	٥٠,٨٨٠
مرعش	٤٤,٩٨٠
تشاتلجا Çatalca	٤٢,٧٦٠
منتشه Menteşe	٣٨,١٤٠
Kale-i Sultaniye	٣٦,٦٨٠
قيصرية	٣٥,٣٠٠
أورفه	٢٢,٨٨٠
باطوم Batum	٢٢,٠٠٠
طرابزون	١٨,٤٤٠
موصل	١٠,٥٤٠
جبل لبنان	٣٧٤٠

بتليس	١٩٦٠
آرضروم	١٠٦٠
النمسا-المجر	٢٦٧,٦٤٠
ألمانيا	١٩٣,٧٦٠
رومانيا	٥٠٠

يتضح من الجدول السابق عزوف المستثمرين الأجانب عن شراء السندات العثمانية خلال هذه الفترة، حيث لم يتجاوز نصيب المستثمرين الأجانب اثنين بالمائة (٢%)، تركَّزت في ألمانيا ورومانيا والنمسا-المجر، ويرجع ذلك إلى خوف المستثمرين الأجانب من هزيمة الدولة العثمانية، وتقسيم ممتلكاتها، وضياع أموالهم نتيجة لذلك، في حين جذبت السندات المستثمرين العثمانيين، خاصة في استانبول وآيدين.

ولقد أسهمت حملات الدعايا المحلية التي أطلقتها الحكومة العثمانية بدور كبير في جذب المستثمرين العثمانيين لشراء سندات الحرب، فقد روَّجت الصحف العثمانية للسندات على أنها استثمارًا مربحًا، وواجب وطني، وفرصة للحصول على الاستقلال الاقتصادي، كما شجع إعلان الدولة عن دفع عائدات السندات بالذهب المستثمرين العثمانيين على شراء السندات[1].

خامسًا: مصير الديون العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى:

انتهت الحرب العالمية الأولى بالنسبة للامبراطورية العثمانية في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ بتوقيع هدنة مودروس، وعندما بدأ الحلفاء في احتلال مناطق مختلفة في سنة ١٩١٩م، نشأت ردة فعل جديدة من قبل القوات الوطنية التركية ، تحولت إلى حرب الاستقلال التركية. خلال فترة الاحتلال كانت واردات استانبول أكبر بثمانِ مرات من واردات سنوات الحرب ، حيث فرض الحلفاء تعريفات جمركية أدنى على الواردات، كما أُلغيت القيود المفروضة على التجارة الخارجية، فازدادت الواردات

(1) Çelik, op.cit, ss.115-116.

بصورة ملحوظة، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع معدل التضخم؛ ومن ثَمَّ زيادة العجز في الميزانية، حيث بلغ العجز في الميزانية مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ليرة تركية بين ١٩١٨ و ١٩٢٠م في المتوسط[١]

بلغ الدين العام العثماني بنهاية الحرب العالمية الأولى ٣٣٠ مليون ليرة، وكانت الدولة تدفع سنويًا ٢١,٨٠٠٠ ليرة فوائد الدين[٢]. بعد نهاية الحرب أسقطت دول الحلفاء ديون الدولة العثمانية المستحقة لألمانيا، والنمسا، وبلغاريا، والمجر، فأصبح مجموع ديون الدولة العثمانية مائة وواحد وستين مليونًا، وثمانمائة وخمسة وأربعين ألفًا ومائة وستة عشر ليرة (١٦١,٨٤٥,١١٦)، وفي عام ١٩٢٢م تقرر تقسيم الديون العثمانية قبل ١٧ أكتوبر ١٩١٢ بين الدول التي حصلت على الأراضي العثمانية في نهاية حرب البلقان، والديون التي حصلت عليها من ١٧ أكتوبر ١٩١٢ إلى ١نوفمبر ١٩١٤ بين الدول التي حصلت على الأراضي العثمانية بموجب معاهدة لوزان على أن يتم السداد في غضون عشرين (٢٠) عامًا[٣].

****

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة المالية العثمانية منذ إعلان الإفلاس حتى سقوط الدولة، وكيف لعبت سوء الإدارة دورًا في ازدياد حدة الأزمة المالية خلال القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، كما تتناول القروض الخارجية والداخلية التي كبلت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ودور الحرب العالمية الأولى في تضخم الدين العام العثماني ومن ثم انهيار الدولة العثمانية.

وفي ختام هذه الدراسة يتضح ما يلي:

(1) Hanedar, Hanedar, Torun, Ertuğrul, op.cit, pp.5-6.

(2) Turkey finance position, p.417

(3)Arslan, op.cit, s.7-8.

- عدم اعتماد السلطان عبد العزيز على أهل الثقة والخبرة في إدارة الدولة أدى إلى انزلاق الدولة العثمانية إلى الهاوية، فقد كان لإسناده منصب الصدارة لمحمود نديم باشا دورًا كبيرا في تردي الأوضاع المالية للدولة العثمانية.
- رغم اختلاف المرحلة الثانية من الاقتراض والتي امتدت من (١٨٨٦-١٩٠٩م) عن سابقتها التي امتدت من (١٨٥٤-١٨٧٥م) من حيث أسباب الاقتراض وأوجه إنفاق القروض إلا أن المرحلة الثانية لم تُسفر عن حل المشاكل المالية للدولة بسبب سيطرة رأس المال الأجنبي على المالية العثمانية.
- ارتباط القرار السياسي المتسرع بتردي الوضع المالي للدولة العثمانية، فقد كان بإمكان حكومة الاتحاد والترقي لزوم الحياد أثناء الحرب العالمية الأولى وتجنيب الدولة أعباء مالية إضافية نتجت عن الحرب.
- استطاعت الحكومة العثمانية من خلال قانون التكاليف الحربية زيادة إيرادات الخزينة العثمانية، ولكن تأثير القانون االسلبي على المالية العثمانية فاق ما درَّه على الخزينة العثمانية من إيرادات.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق.

أ- **غير المنشورة:**

- **البريطانية:**
- **أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:**

Foreign Office ***(FO),*** Further Correspondence Respecting Administrative Reforms in the Asiatic Provinces of Turkey , July to December 1880, (In Continuation of Confidential Paper No. 4307), , Part III

ب-المنشورة:

- **التركية:**
- **أرشيف البرلمان التركي (Turkiye büyük Millet Meclisi (TBMM)**

- Meclisi Mebusana, 1330 (1914).
- Meclisi Mebusana, 1332, 1915, No.6.
- Güran, T., Osmanlı Malı İstatistikleri Bütçeler 1841-1918, Tarihi Istatistikler Dizisi, Cilt.7, T.c Başbakanlık Devlet İstatistik Enstitüsü, Ankara, 2003.

- **الأمريكية**

- *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States Transmitted to Congress With the Annual Message of the President **(FRUS)***, 1874, Turkey, Government Printing Office, Washington, 1875

ثانيًا: المراجع:

أ- العربية:

- أحمد صائب، محمد توفيق جانا، *وقعة السلطان عبد العزيز*، مطبعة هندية، القاهرة، ١٣١٩هـ
- س. موستراس، *المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية*، ترجمة وتعليق، عصام محمد الشحادات، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
- شوكت باموك، *التاريخ المالي للدولة العثمانية*، ترجمة، عبد اللطيف الحارس، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت.
- عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية (١٨٩١-١٩٠٨م)، ط٥، ترجمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- كارل بروكلمان، *تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة، نبيه فارس، ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.*
- ماجدة مخلوف؛ *تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني: رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني*، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩
- محمد فريد بك المحامي، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، تحقيق، إحسان حقي، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

ب-الأجنبية:

- Birdal, M., *The Political Economy of Ottoman Public Debt; Insolvency and European Financial Control in the Late Nineteenth Century*, (London. New York, Taurs Academic Studies, 2010).
- Kazgan, H., Galata Bankerleri, (Ankara, Orion, 2006).
- Kıray, E., *Osmanlı'da Ekonomik Yapı ve Dış Borçlar*, (İstanbul, Iletışım Yayınları, 1995.)
- Tezcan, C., Tekalif-i Harbiye Ve Tekalif-i Milliye Örneklerinde Savaş Dönemleri Politikaları, Doktora Tezi, (Ankara Üniversitesi, Ankara, 2005).

ثالثًا: الدوريات:

أ- العربية:

أمين عباس نذير، "أثر القروض المالية الأجنبية في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤"، ***مجلة الجامعة العراقية***، (١/٣٢)، د.ت.

ب-الأجنبية:

- Arslan, C., "Birinci Dünya Savaşi ve Harp Vergisi", ***Akademik Bakış Dergisi,***(57,2016),

- Arslan, G., "Osmanlı Devletinin Dış Borçları ve Yeniden Yapılandırma Süreci (1930-1933)", ***History Studies,*** (7/4,2015)
- Aysal, N., "Kırım Savaşı'ndan Lozan Barış Antlaşması'na Osmanlı Dış Borçlarının Tarihsel Gelişim Süreci (1854-1923)", ***Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, (53,2013).***
- Bildiricl, M., Ersin, O., Alp, E., "An Empirical Analysis of Dept Policies, External Dependence Inflation and crisis in the Ottoman Empire and Turkey; 1830-2005 Period", ***Econometrics and International Development,*** (8/2, 2008).
- Çelik, A., "Savaşın Maliyetine Bir Çözüm: Bir Borçlanma Hikayesi", ***Türkiyat Mecmuası*** (25,2015).
- Ertuğrul, M., Hanedar, A., Ulussever, T., "Identifying the Default; The Ottoman Empire and the Bourse in the Nineteenth Century", ***Turkish Economic Association,*** (1, 2018).
- Hanedar, A., Hanedar, E., Torun, E., Ertuğrul, H., "Dissolution of an Empire; Insights from the Istanbul Bourse and the Ottoman War Bond", ***Defence and Peace Economics,*** (2016).
- Ozavci,O., "War Finance (Ottoman Empire)" ***International Encyclopedia,*** (1,2017).
- Sever, A., Bozbora,N., "The Great War and The Ottoman Empire Origins" Perceptions Journal of International Affairs, (20/2-3,2015), p.1.

- Yıldırım, İ., "Ondokuzuncu Yüzyıl Osmanlı Ekonomisi Üzerine Bir Değerlendirme (1838-1918)", ***Fırat Üniversitesi sosyal Bilimler dergisi ,*** (11/2, 2011).

رابعًا: الجرائد:

- The Economic Journal
- Sabah Gazetesi..